يؤكّد على صلاحية النظرة العقلانية النقدية التي تنفي جملةً وتفصيلاً مساواة العقل والحقيقة مع معتقدات الإجماع الراهنة. ومن منظور لغوي، يقوده هذا إلى انتقاد سلوكيين (*behaviorists*) من أمثال سكينر و بنيويين من أمثال بلومفيلد وسوسير حيث أنّ اللغة من منظور هؤلاء تتحول إمّا إلى نتاج لسيكولوجية الفعل ـ وردّ الفعل، أو إلى نظام معطىً بشكل مسبقٍ مؤلّف من بنى وعلائق دلالية تقوم بوظيفتها استناداً إلى معايير كامنة خاصّة بها. في كلتا الحالتين، تُقصي النظرية أية إحالة إلى الموضوع (المتكلّم أو المؤوّل) الذي تتجلى فيه هذه المقدرات إلى درجة تتجاوز بكثير القوى التفسيرية لأي توصيف اختزالي كهذا.

وهكذا، فإنّ تشومسكي يرى بأنّ ثمّة رابطة بين القضايا "التكنيكية" في حقل النظرية اللغوية وبين قضايا أكبر في حقل المسؤولية السياسية ــ الإجتماعية. فإذا استطعنا أن نبيّن أنّ مستخدمي اللغة يمتلكون "كفاءةً" ما ــ مقدرة على الفهم التأويلي العقلاني ـ التي لايمكن شرحها بمفردات سلوكية (أو بنيوية) محضة، فإنّ هذا الإكتشاف لابدّ وأن يحمل تضمينات محورية لأي امرئ يحاول أن يدافع عن ادعاءات الحقيقة التي يبشّر بها النقد التنويري ضدّ تلك الطّروحات التي يسوقها أولئك المفكّرون، ومن بينهم فوكو، التي تعتبر أنّ ادعاءات كهذه هي مجرّد نتاج انعكاسي لمعتقدات ثقافية معطاة مسبقاً، أو هي نتاج قيم أيديولوجية تمّ اكتسابها جنباً إلى جنب مع اللغة من خلال الوقوع تحت تأثير هذه الأعراف أو تلك السائدة في نظام إجتماعي معيّن. تلك هي الطريقة التي يمتدّ من خلالها عمل تشومسكي ليتجاوز نسبياً الفلك الخاصّ للنحوية التحويلية ـ التوليدية ليشملَ قضايا متعلّقة بالإبستمولوجيا، علم النفس المعرفي، وفلسفة العقل. ويمكن أيضاً أن تُرى من خلال علاقتها المباشرة بموقفه المنشقّ تجاه سجلّ السياسة الأمريكية الخارجية، و خاصةً فيما يتعلّق بالحروب الإستراتيجية والتدخّلات المتنوعة من فيتنام إلى نيغاراغوا، السلفادور، غرينادا، باناما وحرب الخليج ــ حيث أنّ المصالح أو الدوافع